واصل جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، ارتكاب المجازر في غزة، وخصوصاً في شماله، في وقت لا يزال فيه الجمود يطغى على عملية التفاوض بين إسرائيل وحركة حماس، التي لا ترى مصادرها فرقاً بين الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة، بعد عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة

مجازر متنقلة في غزة

أكثر من 110 شهداء بقصف الاحتلال مباني سكنية ومنازل

من الحصار في مخيم البريج، اول من أمس (إياد بابا/فرانس برس)

للحديث تتمة...

في المدينة عمدة جديد

وليد التليلي

قال مايك هاكابي الذي اختاره الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب سفيراً لدى إسرائيل لـ«فوكس نيوز»: «نرى دولاً في جميع أنحاء الشرق الأوسط تحاول فجأة تغيير سلوكها لأنها تعلم أن هناك عمدة جديداً في المدينة». ويقدّم السفير الجديد للعالم صورة هذا «الكاوبوي» القديم الجديد، العائد مع فرقته على حصانه ليتنقم من المدينة ومن ناسها، لأنهم طردوه منها في السابق. المهم في كلام السفير الجديد هو تأكيد كل ما نعرفه عن ترامب وأفكاره، بل عن كل الحكام الأميركيين بلا تمييز، فهو أكد أنّه «بالطبع يجب دعم الحكومة إسرائيل إذا حاولت ضم الضفة الغربية». وأضاف في تصريحات سابقة أنه «لا يوجد شيء يدعى فلسطين أو الضفة الغربية». إلى أي درجة يبقى هذا الكلام مهماً؟ وما مدى تأثيره من متصهين يُضاف إلى قائمة الأميركيين المتصهينين الطويلة؟ لا شيء، غير تأكيد الواقع الذي نعرفه منذ عقود، وهو أنه لا أمل لدينا مطلقاً مع هؤلاء، غير ما يمكن أن يُحدثه تغيير حقيقي على الأرض، ربيع جديد أو طوفان غامر. لا يختلف موقف القادم هاكابي عن أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الخاسر مع الإدارة الراحلة. لا يزال يحوم حول المنطقة ويهذي بنفس الكلام الذي يقوله منذ سنوات عن الشرق الأوسط وسلامة إسرائيل... والمعونة الإنسانية لسكان غزة المدمرة. ولكن رد «حماس» كان واضحاً وقوياً وصريحاً على الاثنين معاً، الراحل والقادم، إذ اعتبرت أن «تصريحات الخارجية الأميركية بأنها لم تر تجهيزاً قسرياً في غزة ترقى إلى جرائم حرب أو ضد الإنسانية ترجمة لسلوك عدائي متماد مع جرائم غير مسبوقة في التاريخ». وأن «السياسة الإجرامية التي تتبنّاها الإدارة الأميركية بإنكار المحرقة الجارية في قطاع غزة تؤكد مسؤولية هذه الإدارة عن جرائم الحرب البشعة التي ما زالت تُرتكَب في غزة منذ أكثر من أربعمائة يوم». لكن الأهم هو تأكيدها أن «بلينكن ومجرمي الحرب الصهاينة يتوهّمون إمكانية إخضاع شعبنا ومقاومته أو فرض مشاريع لما يُسمّى «اليوم التالي للحرب» تنتقص من حقوقنا الوطنية».

تبقى الحقيقة الواحدة هي ما يعانيه الفلسطينيون على الأرض، وما يمكن أن يحققوه، بأن تصل الرسالة التي مفادها أنكم لن تسعدوا بأمن ولا بهدوء، وأنكم ستظللون مطاردين في شوارع أمستردام ومنبوذين في ملاعب باريس ومطرودين من فنادق إيطاليا، كما حصل برفض فندق «غراني أونغارو» الإيطالي استقبال سائحين إسرائيليين احتجاجاً على الإبادة التي يتعرض لها الفلسطينيون في غزة.

فجراً، وقال المواطن الفلسطيني جابر غبان (20 عاماً)، وهو من أقارب صاحب المنزل المستهدف في حديث لوكالة فرانس برس، إنه سمع الضربة من الطيران الحربي «فاهتزت المنطقة، وشعرنا جميعاً أن الموت بات قريباً منا»، مضيفاً «لا حيلة لنا، لا يوجد أي مسلح في المنزل ورغم ذلك قصفوه». وذكر شهود عيان للوكالة إن الطيران الحربي الإسرائيلي أطلق صاروخين تفصلهما ثوانٍ بعضهم فجراً وهم نيام، في بنايات سكنية شمال القطاع، فيما واصل جيش الاحتلال سياسة هدم المربعات السكنية على رؤوس قاطنيها. ومع استمرار التعنت الإسرائيلي، أعربت مصادر في حركة حماس عن قلة ثقتها بإمكانية تحقيق انفراجة بعد فوز دونالد ترامب بالرئاسة الأميركية مجدداً، مؤكدة أنها لا ترى فرقاً بين ديمقراطيين وجمهوريين في الولايات المتحدة، عندما يتعلّق الأمر بإسرائيل والانحياز التام لها في ما يخصّ الصراع.

وسقط عشرات الشهداء، أمس، أغلبهم في شمال القطاع، بمجازر جديدة نفّذتها قوات الاحتلال، والتي بدأت فجراً في بيت لاهيا، شمال غزة، حيث ينفّذ الاحتلال عدواناً شاملاً منذ 5 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بهدف احتلال شمال القطاع، وفق «خطة الجنرالات» التي تقوم على طرد سكّانه وتدميره، رغم ادعائه عدم تبنيها.

وتخطت حصيلة الشهداء بقصف جيش الاحتلال مبنى سكنياً مأهولاً في مشروع بيت لاهيا، 65، بينهم أطفال ونساء، وفق آخر حصيلة غير نهائية عصر أمس. واستهدف القصف بناية مكونة من خمسة طوابق مبانٍ سكنية عدة غربي مدينة رفح، جنوبي القطاع. وارتفعت حصيلة ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المستمر منذ 7 أكتوبر 2023، إلى 43 ألفاً و846 شهيداً، و103 آلاف و740 جريحاً، غالبيتهم من الأطفال والنساء، بحسب بيان لوزارة الصحة الفلسطينية في غزة، أمس، بمن فيهم في ست مجازر ارتكبت أمس.

اتهمت إسرائيل الأمم المتحدة بمعاداتها بعد تقرير أممي جديد

استشهد 65 فلسطينياً على الأقل بقصف مبنى سكني في بيت لاهيا

من جهتها، واصلت المقاومة أمس، عملياتها ضد قوات الاحتلال، وذكرت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، أن مقاتليها خاضوا «اشتباكات ضارية بالأسلحة الرشاشة والمضادة للدروع مع جنود والميات العدو في منطقة الحطبية غرب بيت لاهيا»، كما «مرّوا إلى عسكرية للاحتلال قرب الدوار الغربي في بيت لاهيا بتفجير عبوة ناسفة شديدة الانفجار من نوع تاكفي»، في وقت أعلنت فيه كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، عن استهداف دبابتي ميركافا وجرّافة صهيونية بقذائف الياسين 105 شرق مخيم البريج وسط القطاع.

في غضون ذلك، شنّت إسرائيل ليل السبت - الأحد، هجوماً جديداً على منطقة الأمم المتحدة، معلنة رفضها تقريراً كانت أصدرته لجنة أممية الخميس الماضي، رأى أن العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة «يتسق مع خصائص الإبادة الجماعية». واتهمت دولة الاحتلال، كالعادة، الأمم المتحدة بـ«الانحياز» وبـ«معاداة إسرائيل». وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية، إن «الأمم المتحدة تحطم رقماً قياسي عندما يتعلق الأمر بالتقارير المنحازة التي تستهدف إسرائيل والاختلاقات المعادية لإسرائيل». وكانت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة قالت الخميس، إن إسرائيل «تتسبب عمداً في الموت والتجويع والإصابات الخطيرة» في قطاع غزة، متهمة إياها باستخدام «التجويع أسلوباً من أساليب الحرب وفرض عقاب جماعي على الفلسطينيين». وأضاف التقرير أنه «طوال فترة حصارها لغزة، وإعاقة دخول المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى الهجمات المنهجية وقتل المدنيين وموظفي الإغاثة، رغم نداءات الأمم المتحدة، وأوامر محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن، فإن إسرائيل تتعمد إحداث الموت والجوع والإصابات البالغة». ومن المقرر أن يعرض التقرير الذي أعدّته لجنة الأمم المتحدة الخاصة تقريراً كانت أصدرته عام 1968 بهدف التحقيق في ممارسات قوات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم الاثنين.

وحمّلت الرئاسة الفلسطينية، أمس، الولايات المتحدة مسؤولية استمرار المجازر الإسرائيلية في غزة، فيما طالبت وزارة الخارجية الفلسطينية «بتحرك دولي عاجل لوقف المجازر فوراً». وقال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة، إن «الإدارة الأميركية تعطي سلطات الاحتلال الإسرائيلي، الغطاء السياسي للإفلات من العقاب، وتحدي قرارات الشرعية الدولية»، وفق «وفا»، مضيفاً أن «سلطات الاحتلال تترجم الدعم الأميركي العسكري والمالي والسياسي المتواصل، على شكل مجازر إبادة جماعية، يذهب ضحيتها العشرات». وحذّر أبو ردينة من أن «دوامة العنف وعدم الاستقرار ستزداد، ما يهدد بحرق المنطقة بأكملها، ولن ينعم أحد بالأمن والاستقرار»، بدورها، طالبت الخارجية الفلسطينية «بتحرك دولي عاجل لوقف المجازر فوراً، ووقف حرب الإبادة والتهجير، وإجبار دولة الاحتلال على تنفيذ القرارات الأممية»، كما طالب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح، بتدخل دولي لوقف المجازر الإسرائيلية المستمرة في غزة، بعد المجازر الست أمس في القطاع. واعتبر أن «ما يحدث في شمال غزة ومخيم النصيرات، لا يمكن أن يتصوره عقل بشري، وهو كارثة بحق الإنسانية، وشاهد على ظلم العالم للشعب الفلسطيني». من جهتها، طالبت حركة حماس، أمس، المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالتحرك الفوري لوقف المجازر الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة، وخصوصاً الشمال، و«كسر الحصار الإجرامي وحرب التجويع ضد المدنيين بالقطاع». وأضافت الحركة أن «المجزرة التي ارتكبها جيش الاحتلال بقصف بناية سكنية على رؤوس ساكنيها في بيت لاهيا، إمعان صهيوني في عمليات الإبادة والتطهير العرقي والانتقام الوحشي من المدنيين العزل، تحدث أمام سمع وبصر العالم». وأكد البيان أن تواصل المجازر الوحشية وحرب الإبادة وحرب التجويع التي تستهدف تهجير الشعب الفلسطيني «لن تفلح في تحقيق أهدافها وكسر إرادة الشعب». ومع عودة دونالد ترامب المرتقبة إلى رئاسة الولايات المتحدة في يناير/كانون الثاني المقبل، تتزايد التساؤلات بشأن تأثير هذا التغيير على مسار الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصاً في ظل استمرار حرب غزة والعدوان الإسرائيلي على القطاع، وتصاعد المطالب الدولية بوقف إطلاق النار. ويحسب مصدر قيادي في حركة حماس، لـ«العربي الجديد»، أن «الإدارة الأميركية، جمهورية أو ديمقراطية، تظل منحازة بشكل كامل لإسرائيل، ولا يمكن أن تتخذ أي موقف يتعارض مع رغبات تل أبيب. هذا ما شاهدناه في مواقف الإدارات السابقة، بما في ذلك خلال حرب غزة الحالية، وقبلها في كثير من المواقف السياسية على مدار الصراع، وبالتالي فإن أميركا سواء كانت بإدارة جمهورية أو ديمقراطية، فكلاهما في دعم إسرائيل واحد، ولا يمكن أن يقف إلى جانب الفلسطينيين حتى لو في هذه الحرب الدموية التي باتت غير مقبولة من العالم كلّه». وشدّد المصدر على أن الحركة «تراهن بشكل أساسي على صمود الشعب الفلسطيني، والدعم العربي والإسلامي، لردع محاولات الاحتلال لفرض مخططاته تحت ستار الحرب».

وكان قيادي كبير في حركة حماس، قد قال لوكالة فرانس برس، في وقت سابق، إن الحركة «مستعدة» للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة، وتدعو الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب إلى «الضغط» على إسرائيل. وقال عضو المكتب السياسي للحركة، باسم نعيم، إن الحركة «مستعدة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة في حال قُدّم عرض يقضي بوقف إطلاق النار على أن تلتزم به دولة الاحتلال»، ودعا «الإدارة الأميركية وترامب للضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف حرب غزة والعدوان على القطاع والمنطقة، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني».

وفي المواقف العربية، أكد العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، أمس، أهمية العمل على تنفيذ قرارات القمّة العربية الإسلامية التي عقدت بالعاصمة السعودية الرياض الأسبوع الماضي، لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان. وجاء ذلك خلال استقباله في عمّان، رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وفق بيان للديوان الملكي.

كما دعا وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، والشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس، المجتمع الدولي إلى اتخاذ «خطوات فورية لإنهاء الكارثة الإنسانية غير المسبوقة» في شمال قطاع غزة، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن المجاعة تلوح في الأفق. وقال بيان صادر عن الخارجية الأردنية إن الصفدي والشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني بحثا «استمرار التعاون في إيصال المساعدات إلى غزة»، وأكدا على «ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي خطوات فورية لإنهاء الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في شمال غزة نتيجة عدم سماح إسرائيل بدخول المساعدات إليها». كما أكدا «استمرار دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ورفض أي محاولة للانتقاص من دورها». وشدّد الوزيران على «استمرار العمل المشترك لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة وإنهاء الكارثة الإنسانية». ورأى الصفدي والشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أن «تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حلّ الدولتين، هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة».

وفي بغداد، دعا رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني، أمس، بريطانيا والدول الكبرى والمنظمات الدولية إلى العمل من أجل وضع حدّ للحرب التي تستهدف غزة ولبنان، وذلك خلال استقباله السفير البريطاني لدى العراق ستيفن هيتشن.

البابا فرنسيس يتطرق إلى الإبادة

تطرّق البابا فرنسيس للمرة الأولى إلى الاتهامات بارتكاب الإبادة الجماعية في غزة، الموجهة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وذلك في كتاب يصدر قريباً، نشرت مقتطفات منه، أمس الأحد، في إيطاليا. وقال بابا الفاتيكان، في المقتطفات التي نشرتها صحيفة لا ستامبا: «بحسب بعض الخبراء، ما يحدث في غزة يحمل سمات إبادة جماعية. يجب درس ذلك بعناية، لتحديد ما إذا كان الوضع يتوافق مع التعريف التقني الذي صاغه الحقوقيون والمنظمات الدولية».

إسرائيل: النيابة تستعد لملاحقة مستشار نتنياهو

أبلغت النيابة العامة الإسرائيلية، أمس الأحد، محكمة الصلح في ريشون لتسيون نيتها تقديم لائحة اتهام ضد المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إيلي فيلدشتاين، وضابط في الجيش لم يُفصح عن هويته بسبب أمر حظر النشر، على خلفية قضية «التسريبات السرية» التي باتت تعرف باسم «وثائق السنوار (رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس يحيى السنوار) الملفقة». بدورها، مدّدت محكمة الصلح في ريشون لتسيون اعتقال المشتبه بهما الرئيسيين في قضية الوثائق السرية لمدة خمسة أيام، وهما الناطق الإعلامي باسم نتنياهو، فيلدشتاين، وضابط احتياط في الجيش الإسرائيلي. وتوقعت هيئة البت تقديم لوائح اتهام بحق فيلدشتاين وخمسة مشتبهين بحلول الخميس المقبل. وكشفت المحكمة أن الوثيقة السرية كانت نقلت في إبريل/نيسان الماضي من ضابط احتياط في جهاز الاستخبارات العسكرية إلى فيلدشتاين، موضحة أنه سعى في سبتمبر/أيلول الماضي إلى نشر محتوى الوثيقة عبر وسائل إعلام إسرائيلية بهدف التأثير على الرأي العام في إسرائيل بشأن المفاوضات في صفقة تبادل الأسرى، ومع منع الرقابة العسكرية للإعلام الإسرائيلي من نشر الوثيقة، توجه فيلدشتاين إلى وسائل الإعلام الأجنبية بمساعدة شخص آخر، مع تحديد موعد لنشر الخبر.

(العربي الجديد، الأناضول)

توقيف ثلاثة بعد إطلاق «قنبلتين» قرب منزل نتنياهو

أعلنت الشرطة وجهاز الشاباك، في بيان مشترك أمس الأحد، توقيف ثلاثة مشتبه فيهم بعد إطلاق قنبلتين ضوئيتين مساء السبت الماضي قرب منزل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (الصورة) الذي لم يكن موجوداً فيه. وقال البيان: «أوقف ثلاثة مشتبه فيهم لضلوعهم في الحادث» الذي وقع في قيسارية وسط إسرائيل، مشيراً إلى أنهم سيخضعون لتحقيق مشترك من قبل الشرطة والشاباك. وكانت الشرطة أعلنت، مساء أول من أمس، أن «قنبلتين ضوئيتين سقطتا في الباحة أمام منزل رئيس الوزراء»، موضحة أن نتنياهو وأفراد عائلته لم يكونوا في المنزل عند وقوع هذه الحادثة «الخطرة». ودان الرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ الواقعة محذراً من «تصعيد للعنف». وكتب على منصة إكس «تواصلت مع رئيس الشاباك وشدّدت على الضرورة الملحة للتحقيق» ووضع المرتكبين أمام مسؤوليتهم «سريعاً».

(فرانس برس)

إسرائيل ترسل استدعاءات تجنيد إلى مزيد من الحريديم

أصدر الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، استدعاءات للتجنيد إلى مزيد من الحريديم، لتعزيز صفوف قواته أثناء القتال. وكانت المحكمة العليا قضت في يونيو/ حزيران الماضي بأن وزارة الدفاع لم تعد قادرة على منح إعفاءات شاملة لطلاب المعاهد الدينية اليهودية من الخدمة العسكرية الإلزامية. وذكرت وزارة الأمن، في بيان، أنها ستعمل مع شخصيات قيادية من الحريديم لضمان تمكن الجنود من المتزمتين دينياً من الحفاظ على الأسلوب المتدين لحياتهم أثناء الخدمة.

(رويترز)

كواليس المشاورات الأممية حول مشروع قرار عن غزة

على الرغم من جميع التعديلات التي اجريت على مسودة مشروع قرار في مجلس الامن بشأن قطاع غزة جراء الخطوط الحمراء الاميركية، فان ترجيحات دبلوماسية تشير الى ان واشنطن ستستخدم «فيتو» ضده

ليندا توماس غرينفيلد في مجلس الامن، 25 سبتمبر الماضي (وانارجو هونوز/فرانس برس)

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

يستعد مجلس الأمن في نيويورك للتصويت على مشروع قرار حول وقف إطلاق النار في قطاع غزة وسط توقعات متزايدة باستخدام الولايات المتحدة «فيتو» ضده، على الرغم من تخفيف شديد لجزء من لغته. وإن حدث ذلك بالفعل فسيكون هذا الفيتو الأميركي الرابع ضد مشروع قرار حول غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. ومن المتوقع أن يصوّت المجلس على المشروع هذا الأسبوع، لكن لم يتم تأكيد ذلك رسمياً حتى اللحظة. وحتى يوم أمس الأحد كان نص المشروع قد مر بأربع مسودات منذ توزيع أول مسودة للتفاوض (ما يعرف بالمسودة صفر بين الدبلوماسيين في نيويورك). وجاءت المبادرة لمشروع القرار من الدول العشر غير دائمة العضوية في مجلس الأمن بدورته الحالية وهي، الجزائر، وسويسرا، وسلوفينيا، واليابان، ومالطا، وكوريا الجنوبية، وموزمبيق، وغيانا، والإكوادور، وسيراليون. ووزعت المسودة لاحقاً على الدول دائمة العضوية، والتي تملك حق النقض «فيتو» (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والصين وفرنسا) للتفاوض.

حول الهدف المبدئي من وراء المشروع، قال مصدر دبلوماسي غربي رفيع المستوى، لـ«العربي الجديد» في نيويورك: «لقد كانت الدول العشر غير دائمة العضوية متفقة من الناحية المبدئية أن هذا المشروع يجب أن يذهب أبعد من المشاريع السابقة، ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار وبعكس ما يحدث على الأرض، وينص على أن الوضع أصبح يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وهي لغة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (دون ذكر الفصل السابع بالاسم) وإلا ما الفائدة من مشروع يكرر لغة مشاريع سابقة إلا لا يذهب أبعد منها؟». وهذا ما أكده مصدر دبلوماسي آخر رفيع المستوى مطلع على مجريات المفاوضات، قائلاً، لـ«العربي الجديد»: «وضعت الولايات المتحدة في مفاوضاتها الكثير من الخطوط الحمراء واعتراضات ابرزها حول اللغة المستخدمة في المسودة الأولى المتعلقة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتي نصت على أن الوضع في غزة والتطورات الإقليمية أصبحت تشكل تهديداً على الأمن والسلم الدوليين... لكن تم حذفها في مسودات لاحقة وتخفيف اللغة لتكون أكثر «اعتدالاً» وافل مباشرة لمحاولة استمالة الولايات المتحدة، في الوقت الذي اصرت فيه الدول العشر غير دائمة العضوية على ضرورة أن يستمر المشروع على الأقل بالمطالبة بوقف فوري غير مشروط لإطلاق النار وكذلك إطلاق سراح الرهائن غير المشروط».

في نسخة مسربة للمسودة الأولى، اطلعت عليها مراسلة «العربي الجديد» في نيويورك، نص المشروع في الفقرة التنفيذية الأولى (تعرف في الأمم المتحدة كذلك بالفقرة العاملة) على أن مجلس الأمن «يقرر أن الوضع في قطاع غزة والتصعيد الإقليمي يشكلان تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ويطالب بوقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط والدائم الذي يتعين على جميع الأطراف احترامه». وأصبحت الفقرة الجديدة «يذكّر مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية المتمثلة في دعم السلام والأمن الدوليين ويطالب بوقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط والدائم الذي تلتزم به جميع الأطراف». وأصبحت الفقرة الجديدة «يذكّر مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية المتمثلة في دعم السلام والأمن الدوليين ويطالب بوقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط والدائم الذي تلتزم به جميع الأطراف احترامه». وبهذا أفرغت الفقرة من أهم جزء فيها أي «الإقرار بوجود تهديد للأمن والسلم الدوليين» وتبعات ذلك المتعلقة باللجوء للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونصّت المسودة الأولى كذلك على إشارة مجلس الأمن «إلى الأوامر المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل) المؤرخة 26 يناير/كانون الثاني و28 مارس/آذار و24 مايو/أيار 2024». وهنا كذلك تم تعديل الفقرة، لاعتراضات أميركية كذلك بحسب المصادر الدبلوماسية آنفة الذكر، بحيث أصبحت الفقرة عامة ورخوة بدون ذكر غزة لتنص على «وإذ يؤكد (مجلس الأمن) أن احترام محكمة العدل الدولية ووظائفها، بما في ذلك ممارسة اختصاصها الاستشاري، وأمرها باتخاذ التدابير المؤقتة، أمر أساسي للقانون الدولي والعدالة والنظام الدولي القائم على سيادة القانون». وشملت السادسة المتعلقة بوكالة «أونروا» والتي نصت بعد تأكيد دور «أونروا» وأهميتها للاستجابة الإنسانية، أن مجلس الأمن «يرفض الإجراءات التي تقوض تنفيذ ولاية الوكالة، ويرحب بالتزام الأمين العام والوكالة بالتنفيذ الكامل لتوصيات المراجعة المستقلة للآليات والإجراءات لضمان التزام أونروا بمبدأ الحياد الإنساني. ويدعو جميع الأطراف إلى تمكين أونروا من تنفيذ ولايتها، كما اعتمدتها الجمعية العامة، في جميع مناطق العمليات، مع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، وحماية مرافق الأمم المتحدة والمرافق الإنسانية، كل ذلك وفقاً للقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة». وعند مقارنة المسودة صفر بالمسودة الثالثة المسربة والتعديلات، يُلاحَظ شطب الجملة في الفقرة التي تنص على «رفض مجلس الأمن الإجراءات التي تقوض تنفيذ ولاية الوكالة». وهنا كذلك جاء الشطب لاعتراضات أميركية.

طالب الجانب الأميركي بتعديلات إضافية على التعديلات التي تم قبولها أو قبول قسم منها. ومن اللافت أن التعديلات الأميركية الجديدة (بحسب المسودة الرابعة) لم تكتف بتغيير أو شطب جمل بعينها وإضعاف صيغتها، بل أضافت فقرات كاملة. واحد من التعديلات الملفتة للانتباه جاء على الفقرة السادسة (التمهيدية)، إذ طلب الجانب الأميركي شطب جملة يؤكد فيها المجلس «كذلك أن الإجراءات التي تعرقل عمليات هذه الجهات الفاعلة قد تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وتقوض جهود السلام والأمن الدوليين». واقترح بالإضافة إلى شطب تلك الجملة إضافة إشارة «للقرار 2720 (2023)». ورفضت الدول التي تعمل على صياغة النص شطب الجملة لكنها أضافت الإشارة للقرار.

أما الفقرة التمهيدية السابعة في المسودة، والتي تنص على «وإذ يؤكد (مجلس الأمن) التزامه الثابت برؤية حل الدولتين، مع قطاع غزة بصفته جزءاً من الدولة الفلسطينية، وحيث تعيش دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية». وهنا اقترح الجانب الأميركي شطب الإشارة الأولى لقطاع غزة «مع قطاع غزة بصفته جزءاً من الدولة الفلسطينية» في حين أبقى على الإشارة الثانية للقطاع في الفقرة التي ورد فيها «ويشدد في هذا الصدد على أهمية توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية». ولم يؤخذ بالتعديل الأميركي وبقيت الفقرة كما هي. وطلب الجانب الأميركي تعديلاً جوهرياً إضافياً على الفقرة التنفيذية الأولى (العاملة) والتي كانت في المسودة الأولى تقر بالتهديد للأمن والسلم الدوليين وتشير للبند السابع، وشُطبت بسبب التهديد الأميركي باستخدام «فيتو» وعدلت لتصبح «يذكّر مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية المتمثلة في دعم السلام والأمن الدوليين ويطالب بوقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط والدائم الذي يتعين على جميع الأطراف احترامه؛ ويكرر كذلك مطالبته بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن». لكن الجانب الأميركي عاد واقترح تعديلاً جديداً، وشطب الفقرة الأولى بالكامل تقريباً، وإضافة لغة تدين «حماس» وتحملها المسؤولية وتبديلها بالفقرة التالية «يذكّر مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية المتمثلة في دعم السلام والأمن الدوليين، ويدين حماس على أعمالها الإرهابية واحتجاز الرهائن في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وانتهاكها لقرارات المجلس، وتحريضها على الصراع، دون مراعاة للعواقب الكارثية لأفعالها على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وعلى المنطقة». واقترح الطرف الأميركي فقرات إضافية تنص «يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية يشمل إطلاق سراح جميع الرهائن، خطوةً أولى نحو التنفيذ الكامل وغير المشروط والفوري لجميع أحكام القرار 2735 (2024)». ولم يؤخذ بالاقتراحات الأميركية الإضافية هنا كذلك.

تعنت إدارة بايدن

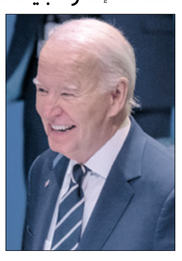

عبّر أحد الدبلوماسيين المطلعين على مجرى المفاوضات بشأن مشروع قرار غزة، ولكن من دولة غير عضو في مجلس الأمن، عن دهشته مما اسماه «تعنّت إدارة (الرئيس الأميركي) جو بايدن (الصورة) مقارنة بالصورة التي ابدتها إدارة (الرئيس الأسبق) باراك اوباما بعد فوز دونالد ترامب للمرة الاولى بالانتخابات». يشار إلى ان امتناع اميركا عن التصويت ادى إلى تبني القرار 2334 (عام 2016)، المتعلق بعدم شرعية الاستيطان.

الحدث

كثف الاحتلال غاراته على الضاحية الجنوبية لبيروت، التي برز فيها تمددها نحو شرق بيروت، وذلك فيما واصل سياسة الاغتيالات، ليستهدف منطقة رأس النبع داخل بيروت الإدارية في غارة أدت إلى مقتل مسؤول العلاقات الإعلامية في حزب الله محمد عفيف. وفي الوقت الذي كان يواصل فيه الضغط بالنار، عبر حملة التدمير الجوية الممنهجة، ظهرت تقارير إعلامية إسرائيلية عن بدء الاحتلال التحضيرات لوقف النار، عبر إزالة الحواجز في المستوطنات القريبة من الحدود اللبنانية

العدوان على لبنان
الغارات تتمدد إلى شرق بيروت

بيروت، حيفا ـ **العربي الجديد**

استبق الاحتلال الإسرائيلي وصول المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين، إلى تل أبيب، بعد غد الأربعاء، والتي ستسبقها زيارته إلى بيروت، بتوسيع مدى غاراته الجوية لتطاول مناطق الضاحية الشرقية لبيروت، قرب مدن وبلدات «آمنة نسبياً» على حدود الضاحية الجنوبية لبيروت، وذلك بالتوازي مع تنفيذه عملية اغتيال جديدة وسط بيروت استهدفت مسؤول العلاقات الإعلامية في حزب الله محمد عفيف. جاء ذلك فيما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن قوات الاحتلال بدأت على وقع النار بإزالة الحواجز العسكرية في المستوطنات القريبة والملاصقة للحدود الشمالية مع لبنان، على أن يتم قريباً سحب القوات منها.

وصباح أمس الأحد، شنّ طيران الاحتلال غارات استهدفت الضاحية الجنوبية والضاحية الشرقية لبيروت. وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام بأن الطيران شن غارة عنيفة على محيط مستشفى اللسان جورج في الحدث على أطراف الضاحية الجنوبية. كما استهدف منطقة برج البراجنة في الضاحية الجنوبية، ومبنى سكنياً بالقرب من كنيسة مار مخايل في الشياح- عين الرمانة في الضاحية الشرقية، اهتزت بسببها المناطق المجاورة لها شرقي بيروت والتي لا تُعتبر من ضمن المناطق المحسوبة على حزب الله.

وفي العاصمة بيروت، استهدفت غارة إسرائيلية عنيفة منطقة رأس النبع، ليتم الكشف عن أنها أدت إلى اغتيال مسؤول العلاقات الإعلامية في حزب الله محمد عفيف، في استهداف مقرّ حزب البعث العربي الاشتراكي. وأعلنت وزارة الصحة اللبنانية أن غارة العدو الإسرائيلي على رأس النبع أدت إلى استشهاد شخص وإصابة ثلاثة آخرين بجروح. من جهتها، قالت القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي- لبنان، في بيان، إن الغارة استهدفت مبنى قيادة الحزب في رأس النبع. ومحمد عفيف المستهدف في الغارة، هو مسؤول العلاقات الإعلامية في حزب الله، وداب منذ توسيع العدوان الإسرائيلي على لبنان في سبتمبر/ أيلول الماضي، على عقد مؤتمرات صحافية في منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت، متوعداً في إحدى إطلالاته باستهداف رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، بعدما طاولت إحدى عمليات الحزب منزل نتنياهو في قيسارية.

وفي جنوب لبنان، شنّ الطيران سلسلة غارات على عدد من القرى، من بينها سبع غارات على بلدة جبشيت في أقل من ساعتين، وفق الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية. كذلك، شنت غارات على منطقتي الخيام ومرجعيون حيث استهدفت طائرة من دون طيار منزلاً قرب كنيسة، ما تسبّب في اندلاع حريق في المنزل والحق أضراراً بالكنيسة والمباني المجاورة. وسقط سبعة شهداء من عائلة واحدة في قصف إسرائيلي على النبطية في جنوب لبنان. وأعلن الجيش اللبناني استشهاد عنصرين وإصابة اثنين آخرين بجروح. من جهتها، أعلنت هيئة الإسعاف والطوارئ في الحزب الشيوعي اللبناني، استشهاد أحد المسعفين وإصابة آخر بجروح في غارة إسرائيلية على بلدة الطيبة في جنوب لبنان.

وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، أنه أزيلت الحواجز العسكرية في المستوطنات القريبة والملاصقة للحدود الشمالية مع لبنان، موضحة أنه سيتم خلال الأيام المقبلة سحب القوات من المستوطنات

مبنى مدمر جراء غارة في رأس النبع ببيروت أمس (فضل عيتاني/فرانس برس)

اغتالت إسرائيل محمد عفيف باستهداف مبنى في بيروت

إذاعة الجيش: إزالة حواجز بالمستوطنات القريبة من لبنان

أحرونوت، أمس الأحد، أن القيادة العسكرية تعتبر أن الجيش أنهى «المهمة» التي حددتها القيادة السياسية في جنوب لبنان، وبات يسعى إلى «الحفاظ على إنجازاته العسكرية»، وسط ترقب للتوصل إلى تسوية سياسية تجنبه التورط في الوحل اللبناني، في ظل التباين بين الجدول الزمني العسكري المتسارع والقرارات السياسية التي تتخذ بوتيرة أبطأ. وقالت: «يعتمد الجيش الإسرائيلي على أسلوب التعتيم الإعلامي والمعلوماتي في إدارة العمليات البرية جنوبي لبنان، وذلك بهدف إرباك قوات حزب الله التي ما زالت بعيدة عن فقدان قدراتها القتالية». وأوضحت أنه رغم إعلان الجيش عن توسيع عملياته البرية في جنوب لبنان، إلا أن القوات الكبيرة التي حشدها على الجبهة الشمالية تنفذ عمليات «محدودة» في قرى جنوب لبنان في إطار التوغل البري «في نطاق الكيلومتر الرابع والخامس من الحدود». وأكدت مصادر في الجيش للصحيفة أن قيادة المنطقة الشمالية «أكملت المهمة التي كُلّفت بها قبل نحو أسبوعين»، والمتمثلة في «إزالة تهديد تسلل قوات وحدة الرضوان التابعة لحزب الله إلى منطقة الجليل». وتشير القيادة العسكرية الإسرائيلية، بحسب الصحيفة، إلى أن الهدف العسكري الحالي في جنوب لبنان هو «الحفاظ على الإنجازات» واستهداف منصات إطلاق الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى التابعة لحزب الله، والتي تهدد مناطق مثل حيفا والكرمل. وباتت قيادة جيش الاحتلال، بحسب تقرير الصحيفة، تشجع الحكومة على التوصل إلى تسوية توقف إطلاق النار في لبنان، مما يتيح البدء بإعادة إعمار المستوطنات الحدودية وإعادة المستوطنين إلى منازلهم، وذلك إثر «إنجاز المهمة العسكرية».

في المستوطنات. وتابعت الإذاعة أنه «من المتوقع أن يخرج الجيش الإسرائيلي في القريب جميع قواته العسكرية المتمركزة داخل المستوطنات الملاصقة للسياج الحدودي التي جرى إخلاؤها». وأشارت إلى أن عملية إزالة الحواجز العسكرية تمت تدريجياً، وقبل أسبوعين، جرت إزالة تلك الحواجز في المستوطنات البعيدة نسبياً من الحدود، لكن في الأيام الأخيرة تم أيضاً إزالة تلك الملاصقة للحدود.

من جهتها، ذكرت صحيفة يديعوت بالمنطقة تمهيداً لعودة المستوطنين على وقع اتصالات التسوية مع لبنان. وقالت: «على وقع اتصالات التسوية بدأ الجيش في التخطيط لعودة سكان الشمال (الإسرائيليين) إلى منازلهم». وأضافت: «يدور الحديث عن تغييرات دراماتيكية، بعد أكثر من عام بدت المنطقة الشمالية على الحدود أشبه بثكنات عسكرية، دون السماح بحركة مرورية حرة على المحاور»، مشيرة إلى أن الجيش بدأ في «إخراج كل العلامات العسكرية من النطاق المدني» موضحين أن «القضية التي لم تحل بعد هي مطالبة إسرائيل بحرية العمل عسكرياً في لبنان». وقال مسؤول أميركي للصحيفة إن «إدارة الرئيس جو بايدن ترى أن فرصة وقف إطلاق النار في لبنان قبل انتهاء ولاية بايدن أعلى منها بغزة».

وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، أنه أزيلت الحواجز العسكرية في المستوطنات القريبة والملاصقة للحدود الشمالية مع لبنان، موضحة أنه سيتم خلال الأيام المقبلة سحب القوات من المستوطنات

استهداف «يونيفيل»

أعلنت قوات الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (يونيفيل) في بيان، أمس الأحد، أن إحدى دورياتها في جنوب لبنان تعرضت يوم السبت الماضي لإطلاق نار، مرجحة أن يكون وراءه «أفراد تابعون لجهات غير حكومية». وقالت إن «مجموعة من الأفراد، واحد منهم على الأقل كان مسلحاً، حاولت منع حرية حركة دورية تابعة ليونيفيل في قرية بدياس، وتمكنت الدورية من إكمال مسارها. وفور عبور الدورية بلدة معركة أطلقت عليها حوالي 40 طلقة».

والرشقات الرشاشة. وأطلق حزب الله رشقة صاروخية نحو منطقة خليج حيفا والجليل الغربي في شمال إسرائيل، بحسب الجيش الإسرائيلي. وقال الجيش الإسرائيلي في بيان: «تم رصد حوالي 20 مقذوفاً أطلقت من لبنان باتجاه الأراضي الإسرائيلية» مشيراً إلى «اعتراض بعض القذائف فيما سقطت البقية في مناطق مفتوحة».

أول عند الأطراف الشرقيّة لبلدة شمع»، مضيفا أنّهم اشتبكوا معها «بالأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية من مسافة صفر، ما أدى إلى وقوع إصابات». كما أعلن في سلسلة بيانات استهداف تجمعين لقوات الاحتلال عند الأطراف الشرقية لبلدة الخيام وفي ثكنة رامية (هونين) برشقتين صاروخيتين. وقالت وسائل إعلام تابعة لحزب الله، إن قوات الاحتلال تواصل محاولات التوغل باتجاه جنوب وشرق مدينة الخيام، تحت غطاء ناري من القصف المدفعي والفسفوري

رصد

الأسرى الفلسطينيون ضحية الانتقام الإسرائيلي

تتوالى التقارير التي تؤكد تعرّض الاسرى الفلسطينيين للتعذيب داخل السجون الإسرائيلية، وهي ممارسة ازدادت وتيرتها منذ 7 اكتوبر 2023 كانتقام إسرائيلي

لا يمر يوم إلا ويشهد انتهاكات للاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وذلك في وقت تتزايد فيه الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والتي ارتفعت وتيرتها بشكل لافت منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وكشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، أمس الأحد، عن «فظائع» يتعرض لها معتقلون فلسطينيون في سجن عوفر الإسرائيلي وسط الضفة الغربية المحتلة، تشمل التعذيب الجسدي والنفسي والتجويع والإهمال الطبي. وقالت الهيئة في بيان إن محاميها «تمكنوا من زيارة 15 معتقلاً فلسطينياً منهم لأفادات حول فظائع يتعرضون لها من قبل إدارة سجون الاحتلال». ونقلت عن أحد المعتقلين قوله إن «إدارة عوفر تستخدم بشكل ممنهج فتحة الزنازين نوعاً من العقاب، حيث يتم إجبار المعتقلين المقيدين بإخراج أيديهم من فتحة الزنزانة، وقيام السجانين بضربها بشكل مبرح». وأضاف: «تحوّل هذا النوع من التعذيب الجسدي، إلى أبرز أشكال التعذيب اليومية، وذلك دون استثناء أي من المعتقلين، سواء كانوا قاصرين، أو مرضى أو كباراً في السن».

وفي شهادة لأحد المعتقلين المتوترة قدماه (بترت قبل اعتقاله)، أفاد بأنه «تم إجبار المعتقلين المحتجزين معه في الزنزانة على حمله، لكي يصل إلى مستوى فتحة الزنزانة، لإخراج يديه منها، حيث تم ضربه عليها وثنيها».

في غضون ذلك، أكدت هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير الفلسطيني في بيان أمس أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ مساء أمس الأول السبت وحتى صباح أمس الأحد، 15 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم طفل، وأسرى سابقون. وتوزّعت عمليات الاعتقال على محافظات الخليل، رام الله، قلقيلية، طولكرم، سلفيت، والقدس المحتلة، فيما تواصل قوات الاحتلال خلال حملات الاعتقال تنفيذ الاعتداءات والتهديدات بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، إلى جانب عمليات التخريب والتدمير الواسعة في منازل المواطنين. وأشارت الهيئة والنادي إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت أكثر من 11700 مواطن من الضفة بما فيها القدس، منذ بدء حرب الإبادة المستمرة والعدوان الشامل على أبناء الشعب الفلسطيني. وأكدت الهيئة والنادي أنّ الاحتلال يواصل حملات الاعتقال المنهجية، كإحدى أبرز السياسات الثابتة، والتي تصاعدت بشكل غير مسبوق بعد السابع من أكتوبر 2023، ليس فقط من حيث مستوى أعداد المعتقلين، وإنما من حيث مستوى الجرائم التي يرتكبها. ولفتت الهيئة والنادي إلى أنّ المعطيات المتعلقة بحالات الاعتقال، والتي تقدر أعدادهم بالآلاف.

وفي سياق الاعتداءات اليومية في الضفة الغربية، أصيبت خمس طالبات فلسطينيات، صباح أمس الأحد، باختناق جراء إطلاق الجيش الإسرائيلي غازاً مسيلاً للدموع قرب مدرسة بلدة الخضر جنوب بيت لحم. ونقلت وكالة الأناضول عن شهود عيان أن خمس طالبات أصبن بحالات اختناق نتيجة استنشاقهن الغاز المسيل للدموع الذي أطلقه الجيش قرب مدرسة الخضر الأساسية. وأوضح الشهود أن آليات إسرائيلية اقتحمت وسط بلدة الخضر، صباح أمس، تزامناً مع بدء الدوام المدرسي، حيث دارت مواجهات مع شبان فلسطينيين، أطلق خلالها الجيش الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت، ما أسفر عن عدة إصابات بالاختناق. وفي الخليل، نصب مستوطنون خيمة في حي تل الرميدة وسط المدينة، تمهيداً لإقامة بؤرة استيطانية. وقال منسق تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان في الخليل (غير حكومي)، عماد أبو شمسية، إن مستوطنين نصبوا خيمة على قطعة أرض تعود لعائلة قنيبي، وسط حي تل الرميدة. وأوضح أبو شمسية لـ«الأناضول»، أن المستوطنين استولوا على قطعة أرض تقع بين المنازل الفلسطينية، وقريبة من مستوطنة «تل ايشاي»، ونصبوا الخيمة تمهيداً لإقامة بؤرة استيطانية في المكان. وفي عام 1984، سيطر مستوطنون على مساحة ألف متر مربع (دونم) من أراضي حي تل الرميدة، وأقاموا مستوطنة «رامات يشاي» وسط المنازل الفلسطينية.

اقتحم عشرات المستوطنين باحات المسجد الأقصى أمس

في غضون ذلك، اقتحم 268 مستوطناً، أمس، باحات المسجد الأقصى في مدينة القدس المحتلة، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أن المستوطنين نفذوا جولات استفزازية في المسجد الأقصى وأدوا طقوساً تلمودية في باحاته. في سياق قريب، حذرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، من محاولات إسرائيل السيطرة على الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية، ووضعه بشكل كامل تحت سيادتها. ودانت في بيان لها «تصريحات لعضو الكنيست عن حزب الليكود أفيخاي بوارون، طالب فيها بتأميم الحرم الإبراهيمي والسيطرة عليه، ووضعه بشكل كامل تحت السيادة الإسرائيلية». وتناقلت وسائل إعلام عبرية، الخميس، مقطعاً مصوراً لبوارون، يقول فيه «سنأخذ مغارة المكفيلة (الحرم الإبراهيمي) متراً متراً، كما بدأنا بمتر واحد.. لدينا وزير دفاع جيد (في إشارة للوزير الجديد اليميني يسرائيل كاتس)، وأصدقاء في الخارج. هذه فرصتنا! لدينا سنتان لفعل ذلك، لن يبقى المكان عالقاً في 1967». واعتبرت أوقاف فلسطين أن «التصريحات تأتي ضمن السياسة الممنهجة الخطيرة لحكومة الاحتلال، التي تعمل جدياً للاستيلاء على هذا المكان المقدس إسلامياً، والمعترف به دولياً، كوقف إسلامي يمتلكه الشعب الفلسطيني». وطالبت الوزارة المؤسسات الدولية الحقوقية والأممية، التي تُعنى بالتراث العالمي، «بالوقوف بحزم أمام تنفيذ هذه المخططات، التي تهدد هوية الحرم الإبراهيمي، والوقوف سداً منيعاً في وجهها».

(العربي الجديد، الأناضول)

تقرير

حراك جديد لتعديل قانون الانتخابات العراقي

يدفع ائتلاف دولة القانون إلى تعديل قانون الانتخابات العراقي مرة أخرى لمحاصرة رئيس الحكومة محمد شياع السوداني

بغداد ـ **صفاء الكيسي**

يعود الحديث في العراق عن حراك لتعديل قانون الانتخابات، في مسعى يتبناه ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. ويأتي هذا الحراك المستجد لتعديل قانون الانتخابات العراقي انسجاماً مع الرغبات السياسية لائتلاف بأقصاء الخصوم الإقوياء عن الفوز في الانتخابات البرلمانية المقترض إجراؤها في أكتوبر/تشرين الأول 2025، وسط مخاوف من تحقيق رئيس الوزراء الحالي محمد شيّاع السوداني نتائج تؤهله للحصول على ولاية جديدة. وإذا تحقق التعديل فسيكون الرابع من نوعه الذي يخضع له قانون الانتخابات منذ عام 2006، وسط اتهامات بأنه يُصاغ في كل مرة وفقاً لتوجهات ومصالح الأحزاب والقوى الفاعلة، وبما يضمن خريطة توزيع طائفي وحزبي للدوائر الانتخابية.

وتباينت تصريحات ائتلاف «دولة القانون» بشأن الحراك الأخير للتعديل، وأكد النائب عن الائتلاف محمد الشمري، في تصريح متلفز، أن «قضية تعديل القانون مطروحة للنقاش حالياً داخل الائتلاف»، مبيناً أن «الانتخابات في العراق جرت بقوانين جرى تعديلها مرات عدّة»، في إشارة إلى الاتجاه لتكرار التعديل وضمن السياق نفسه عبر البرلمان. وأكد أن ما يُطرح اليوم من تعديل هو النظام المختلط عبر دوائر انتخابية متعددة، وفي الوقت نفسه، الإبقاء على آلية احتساب الأصوات المعروفة بـ«سانت ليغو»، وهو ما يعني التخلي عن مطالب المدنيين والقوى الناشئة بأن تكون الانتخابات وفقاً لمبدأ أن الفائز هو من يحصل على أعلى عدد أصوات من الناخبين، ولا علاقة لحزبه أو قائمته الانتخابية به. المتحدث باسم «دولة القانون» النائب عقيل الفتلاوي لم يتكر رغبة ائتلافه بتعديل القانون، إلا أنه أكد أن «الكتل الشيعية لم تتفق جميعها نحو الذهاب إلى التعديل»، مشيراً في تصريح متلفز إلى أن ائتلافه يريد التعديل على قانون الانتخابات العراقي «ليكون قانوناً يمنع استغلال المال والسلطة في التأثير على الناخبين، وأن يشمل أكبر تمثيل للشعب، وأن يكون غير طارد للمرشحين والناخبين، وأن تغيير القانون هو توجه مشروع بحد ذاته». وأضاف: «نسعى لقانون يمنع استغلال السلطة والمال كما حدث في الانتخابات الأخيرة (2023) حيث حصل الكثير من أعضاء مجالس المحافظات على مقاعد عبر توزيع بطاقات (كي كارد) على الناخبين»، مشدداً على «أهمية إضافة فقرة تنص على استقالة المسؤولين التنفيذيين من مناصبهم قبل ستة أشهر من إجراء الانتخابات».

مقابل ذلك، رأى النائب محمد الخالدي صعوبة تمرير التعديل على القانون، وقال لـ«العربي الجديد» إن «تعديل قانون الانتخابات العراقي وانتخاب مفوضية جديدة أمر طبيعي جداً، لكن ما يُطرح اليوم من تعديلات فُسّرت بأنها استهداف سياسي لبعض الشخصيات المهمة، ومنها رئيس الوزراء محمد شيّاع السوداني، ومحاولة تحجيم فرصته في الفوز بالانتخابات». وأكد الخالدي أن «الطرح تسبب في انقسام إلى فريقين تجاهه داخل قوى الإطار التنسيقي وضمن القوى الأخرى ومنها القوى السنية، وأن الفريق الأكبر هو الرافض للتعديل، فضلاً عن وجود نواب التزموا الصمت ولم يكشفوا عن توجههم»، مبيناً أن «بعض الفقرات المطروحة في التعديل، ومنها محاولة تضمينه فقرة استقالة المسؤولين في الحكومة قبل الانتخابات، هو أمر مخالف للدستور ولا يمكن تمريره». وشدّد على أنه «في حال أردنا أن نمنع استغلال المال العام في الانتخابات، فعلينا أن نمرّر القوانين التي تمنع ذلك، ومنها قانون الأحزاب الذي يجب أن يُفعّل وقانون من أين لك هذا، وهي قوانين كفيلة بمنع استغلال موارد الدولة»، معتبراً أن «إرادة استقالة رئيس الوزراء والمسؤولين في حكومته قبل الانتخابات أمر غير ممكن».

ومنذ الغزو الأميركي للعراق (2003)، عرفت البلاد ثلاثة قوانين انتخابية، خضعت اثنتان من نسخها لتغييرات جذرية، مع استحداث فقرات أو إضافة عليها في النسخة الثالثة. وفي حال الذهاب إلى تعديل القانون الحالي، فستكون هذه الخطوة الرابعة من نوعها، والتي عادة ما تحصل بناءً على توافق سياسي يكون في الغالب للقوى الرئيسة الدور الأكبر فيها بحثاً عن مكاسب سياسية.

من جهته، أكد الأكاديمي العراقي المختص بالشأن السياسي علي الشهداني أن المقترح سيؤثر على رئيس الوزراء (السوداني). وقال لـ«العربي الجديد» إن «المقترح هو اتباع النظام المختلط، أي يجرى حسم جزء من المقاعد بنظام الأغلبية وجزء آخر بنظام التمثيل النسبي سانت ليغو، أي يريدون 20% من المقاعد لتذهب إلى من يحصلون على أعلى الأصوات، أي أن في المحافظة التي تضم مثلاً 60 مقعداً برلمانياً تذهب 12 منها لمن يحصل على أعلى الأصوات، أي لكبار القيادات والشخصيات». وأضاف: «يعني ذلك أن أصوات الشخصيات الكبيرة، كرئيس الوزراء والوزراء، لا تستفيد منها كتلهم، أي أن المرشح الذي يحصل على 500 صوت مثلاً، سواء كان رئيس وزراء أو وزيراً أو غيره سابقاً، كان يحصل على الأصوات التي تؤهله ليكون نائباً وبقية أصواته تذهب إلى كتلته». ولفت إلى أنه «اليوم، وفق التعديل المقترح، سيستفيد المرشح من الأصوات التي تؤهله للمقعد لكن ما يتبقى من أصواته تهدر ولا تستفيد منها كتلته»، مؤكداً أن «المتضرر الأكبر من ذلك سيكون السوداني الذي اتسعت شعبيته أخيراً، لأن كتلته لا تستفيد من أصواته». وتابع: «كما ستضطر الدوائر التي فيها كبار الشخصيات، منها دوائر البصرة وواسط وغيرها، ألا يترشح فيها المرشحون الصغار ومن تكون حظوظهم متوسطة وقليلة، لأنهم لن يكونوا قادرين على المنافسة». وأضاف: «المرشح إما يكون مرشحاً قوياً، يصعد ضمن الـ20%، أو يذهب إلى كتلة قوية تنافس على الـ80%».

محمد الخالدي: انقسام داخل «الإطار التنسيقي» تجاه التعديل

من انتخابات مجالس المحافظات في بغداد، ديسمبر 2023 (مرتجى لطيف/فرانس برس)

شرق غرب

العراق: قتلى وجرحى من الجيش والبشمركة

أفادت مصادر أمنية عراقية، أمس الأحد، بمقتل وإصابة عناصر من الجيش العراقي وقوات البشمركة، بينهم ضابطان، بانفجار عبوة في محافظة صلاح الدين شمال بغداد. ونقلت محطات إخبارية عراقية عن مصدر أمني قوله إن «ثلاثة من قوات البشمركة، بينهم ضابطان، قتلوا، وأصيب ثلاثة جنود من الجيش العراقي، بانفجار عبوة في قضاء طوزخورماتو، جنوب شرقي محافظة صلاح الدين».

(العربي الجديد)

تركيا: تحييد 8 من «العمال الكردستاني»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، في بيان أمس الأحد، تحييد ثمانية من عناصر حزب العمال الكردستاني شمالي سورية والعراق. وأوضحت أنه «جرى تحييد أربعة إرهابيين من التنظيم في منطقتي عمليتي غصن الزيتون ونبع السلام شمالي سورية، وأربعة إرهابيين آخرين في منطقة عملية المخلب-القفل شمالي العراق».

(الأناضول)

إيخازيا: المعارضة تلوّح بتشكيل حكومة موقتة

لوّح المجلس التنسيقي للمعارضة في إقليم إيخازيا الانفصالي المدعوم من موسكو في جورجيا، أمس الأحد، بتشكيل حكومة مؤقتة ما لم يستجب الرئيس أصلان بجانيا (الصورة) للمطالب باستقالته، وسط اندلاع الأزمة السياسية في البلاد، إثر موجة من الاحتجاجات الرافضة لإبرام الاتفاقية الاستثمارية مع روسيا. وقال رئيس جمعة المحاربين القدامى «أروا»، تيمور غوليا، لوكالة تاس الروسية: «في حال لم يستقل الرئيس، فسنؤسس حكومة مؤقتة تضم أعضاء من المجلس التنسيقي، وسنحث جميع الموظفين الحكوميين على مواصلة العمل».

(العربي الجديد)

«فرانس برس»: السعودية أعدمت 101 أجنبي في 2024

أعدمت السعودية أكثر من 100 أجنبي منذ بداية عام 2024 بحسب تعداد لوكالة فرانس برس، استناداً إلى الإعلانات الرسمية، وهي حصيلة تشكّل رقماً قياسياً جديداً بحسب المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، ومقرها في برلين. وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس)، أمس الأحد، أنه جرى «السبت تنفيذ حكم الإعدام بحق يمني ارتكب مخالفة تعاقب عليها القوانين في المملكة بالقتل». وبإعدامه، يرتفع إلى 101 عدد الأجانب الذين أعدموا في البلاد منذ يناير/ كانون الثاني الماضي. وقال المدير العام للمنظمة طه الحجي: «هذا أكبر عدد من عمليات إعدام أجانب في عام واحد».

(فرانس برس)

ترودو: تعامل مع احتجاز جندي سابق بأفغانستان

أعلن رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو (الصورة)، أمس الأحد، أن بلاده تتعامل «بجدية بالغة» مع ما أوردته وسيلة إعلام كندية حول احتجاز عضو سابق في القوات الكندية في أفغانستان. وأفادت قناة «سي تي في نيوز» الكندية بأن حركة طالبان اعتقلت الجندي المتقاعد ديفيد لافيري، الاثنين الماضي، بُعيد وصوله إلى كابول.

(فرانس برس)

تقرير

تأكيد النفوذ العسكري في سورية... ومحاولة حماية مليشيا تها من الاستهداف الإسرائيلي

زيارات إيرانية متلاحقة لدمشق

تأتي زيارات المسؤولين الإيرانيين إلى سورية، وآخرها أمس الأحد لوزير الدفاع عزيز نصير زاده، في إطار توجيه طهران رسالة لكل الأطراف أن حضورها العسكري مستمر في سورية على الرغم من كل الخسائر البشرية والمادية، ومواصلة إسرائيل استهداف مليشيا تها هناك، فيما يمكن أن تجري تغييرات في استراتيجيتها هناك

غازي عنتاب ـ **محمد امين**

لم يكد يُنهي كبير مستشاري المرشد الإيراني، عضو مجمع تشخيص المصلحة، علي لاريجاني، زيارته إلى العاصمة السورية دمشق، حتى وصلها وزير الدفاع الإيراني عزيز نصير زاده، في خضم حملة جوية إسرائيلية على أهداف يُعتقد أنها تابعة لإيران وحزب الله في سورية، ما يدفع للاعتقاد أن لهذه الزيارة أهدافاً غير التي أعلن عنها، عبر وسائل الإعلام.

واجتمع عزيز نصير زاده أمس الأحد مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق. وذكرت وسائل إعلام مقربة من النظام السوري أن الأسد بحث مع نصير زاده والوفد المرافق له «قضايا تتعلق بالدفاع والأمن في المنطقة، وتعزيز التعاون بين البلدين لمواجهة الإرهاب وتفكيك بنيته بما يخدم استقرار المنطقة وأمنها».

وأضافت أن الأسد أكد خلال اللقاء أن «القضاء على الإرهاب مسؤولية إقليمية ودولية لأن أخطاره تهدد شعوب العالم كلها». من جانبها، ذكرت وكالة مهر الإيرانية أن وزير الدفاع الإيراني التقى أيضاً قبل ذلك الفريق عبد الكريم محمود إبراهيم، رئيس الأركان في جيش النظام السوري، ومع نظيره لدى النظام علي محمود عباس. وأضافت الوكالة أن نصير زاده بحث في دمشق «تعزيز العلاقات الدفاعية الثنائية، وتأكيد الدور المركزي لدول المنطقة في توفير الأمن، وضرورة سحب القوات الأجنبية، ومواصلة التعاون الثنائي لمواجهة مختلف أشكال الإرهاب، فضلاً عن دراسة التطورات في المنطقة وجبهة المقاومة».

وكان علي لاريجاني قد زار دمشق، الخميس الماضي، ناقلاً رسالة إلى الأسد من المرشد علي خامنئي، ما يعكس ربما قلقاً إيرانياً على نفوذها العسكري في سورية والذي بدأ منذ العام 2011، حين وقفت طهران بقوة مع نظام الأسد لواد الثورة التي انطلقت ضده في ربيع ذلك العام. وجاءت زيارة لاريجاني ومن بعده نصير زاده إلى سورية في خضم حملة جوية إسرائيلية ضد النفوذ العسكري لإيران وحزب الله في مناطق سيطرة النظام، خصوصاً في جنوبها ووسطها، ما يدفع للاعتقاد أن لهاتين الزيارتين أهدافاً غير التي أعلنت عنها وسائل إعلام النظام السوري أو الإيرانية. وتشي الزيارات المتتابعة من كبار المسؤولين الإيرانيين إلى العاصمة دمشق، أن طهران ربما بصدد إجراء تغيير في استراتيجيتها المتبعة في سورية منذ سنوات، على ضوء التهديد المستمر لنفوذها العسكري من الجانب الإسرائيلي.

وتعرضت طهران وحزب الله لضربات قاسية في الآونة الأخيرة في مناطق سيطرة النظام وصلت إلى حد قطع الإمداد بين سورية ولبنان، فضلاً عن مقتل قياديين بارزين إيرانيين وآخرين من حزب الله بضربات طاولت أماكن اختبائهم في دمشق وريفها وفي منطقة القصير غربي حمص وسط البلاد. وتشير المعطيات الميدانية إلى أن المليشيات الإيرانية في عموم سورية باتت في مرمى الطيران الإسرائيلي الذي قصف أخيراً ريفي حلب وإدلب، ما يدفع إيران ربما إلى إعادة تموضع هذه المليشيات على ضوء الخطر الداهم الذي يلاحقها. وتنتشر هذه المليشيات في أغلب مناطق سيطرة النظام، لا سيما في محيط دمشق وريف حمص وجنوب حلب، ودير الزور شرقاً، وتدمر في قلب البادية السورية. ولإيران وجود واضح في «مراكز البحوث» التي تُطور أسلحة مختلفة، وصواريخ وتصنع طيراناً مسيّراً. ووفق المعارضة السورية فإن هذه المليشيات تتخذ من المقرات العسكرية التابعة للنظام ستاراً لها، خصوصاً جنوبي البلاد، وهو ما يفسر استهداف الطيران الإسرائيلي لعدة فرق في قوات النظام على مدى سنوات. ويُعتقد أن طهران تتحكم بمفاصل القرار الأمني والعسكري في سورية عن طريق «الفرقة الرابعة» التي يقودها ماهر الأسد (شقيق بشار الأسد) والتي تعرضت حواجز لها في ريف حمص لقصف إسرائيلي قبل أيام، في رسالة واضحة مفادها بأن تقليص النفوذ الإيراني في سورية بات من أولويات السياسة الإسرائيلية التي ربما تصب بمصلحة النظام الذي يحاول الاستجابة للمطالب الغربية بالحد من هذا النفوذ في سورية مقابل المزيد من التقارب معه.

وتعليقاً على زيارة وزير الدفاع الإيراني إلى دمشق، قال الباحث المواكب للوجود الإيراني في سورية ياسين جمول، لـ«العربي الجديد»، إن طهران قامت بالفعل بإعادة تموضع مليشياتها في سورية مع اشتداد الضربات الإسرائيلية عليها أخيراً، مضيفاً: مع عودة الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة، أجد من الطبيعي أن تتحرك طهران لحماية مليشياتها، لأنها مشروعها في سورية والمنطقة. وتابع: مع الضربات الثقيلة على حزب الله في لبنان تبقى المليشيات الإيرانية في سورية هي الذراع الأقوى، فإيران من جهة تحاول التخفيف من خسائر الضربات الإسرائيلية والأميركية المتوقعة، وكذلك تحاول تقوية أذرع أخرى يمكن تهيئتها بدلاً من حزب الله. ورأى أن الأسد «لا يجرؤ على الطلب من الإيرانيين سحب قواتهم ومليشياتهم من سورية»، مضيفاً: «لكن يمكن أن يدخل في مساومة معهم بحجة أن الدول العربية تدفع لي مقابل إخراجكم فماذا لديكم أنتم؟ نظام الأسد متمرس في مساومات كهذه».

إلى ذلك، أوضح الخبير العسكري رشيد حوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن النظام والجانب الإيراني «وقّعا في العام 2020 اتفاقية شاملة للتعاون العسكري بينهما، وسبق ذلك، توقيع اتفاق للتعاون العسكري في العام 2006 ضد التهديدات المشتركة». وتابع: بناء على هاتين الاتفاقيتين يمكن القول إنه لن ترد في ذهنية النظام الإيراني مسألة الانسحاب من سورية أو النزول عند ما تسعى إسرائيل لتحقيقه من تحجيم أو إنهاء للنفوذ الإيراني في سورية. ورأى أن زيارة وفد عسكري إيراني إلى العاصمة السورية دمشق، برئاسة وزير الدفاع في هذا التوقيت «رسالة إيرانية لكل الأطراف أن حضورها العسكري مستمر في سورية على الرغم من كل الخسائر البشرية والمادية». وأعرب عن اعتقاده بأن من أهداف زيارة الوفد العسكري «توزيع الأدوار بين النظام ووحداته العسكرية وبين المليشيات الإيرانية على الساحة السورية، والإطلاع على ما سمعه الأسد من الدول العربية خلال القمة الأخيرة التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض قبل أيام، ومن ثم وضع الخطوات اللاحقة»، مضيفاً: طهران بصدد الاستفادة القصوى من الاتفاقيات المبرمة مع نظام الأسد، فإيران تقونن كل تدخلاتها في سورية ومنها الجانب العسكري.

بحث نصير زاده مع الأسد قضايا تتعلق بالدفاع والأمن

رشيد حوراني: طهران ستستفيد من الاتفاقيات مع النظام

آثار غارة إسرائيلية على المزة في دمشق، 8 أكتوبر 2024 (فرانس برس)

طهران غير مطمئنة؟

قال المحلل السياسي غازي دحمان لـ«العربي الجديد» إن الزيارات الإيرانية المتتالية الى دمشق ربما تشير الى عدم اطمئنان طهران لمواقف النظام السوري السلبية تجاه ما يجري من تطورات في المنطقة، ومحاولة لتثبيت النظام في المحور الإيراني. ورأى دحمان ان النظام قد يجد في الاهتمام الإيراني فرصة لطلب مزيد من الدعم الاقتصادي، اضافة الى شرح موقفه الرامي الى عدم استفزاز اسرائيل والادارة الاميركية الجديدة.

خاص

عناصر من «كتائب حزب الله» في بغداد، سبتمبر الماضي (مرتضى السوداني/الأناضول)

الفصائل العراقية تنفذ عملياتها من الأراضي السورية

بغداد ـ **محمد عماد**

كشفت ثلاثة مصادر عراقية مُقربة من جماعة «المقاومة الإسلامية في العراق»، لـ«العربي الجديد»، أن العمليات الأخيرة التي نفذتها الجماعة على أهداف في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، انطلقت من الأراضي السورية وليس العراق، في توجّه قد يكون استجابة من تلك الفصائل للضغوط التي قادها الائتلاف الحاكم في العراق (الإطار التنسيقي) والحكومة في بغداد لمنع أي مسوغات إسرائيلية لشن اعتداء على العراق.

وقال أحد المصادر إن العمليات الأخيرة التي نُفذت بطائرات مسيّرة ثابتة الجناح كانت من مكان داخل سورية، لم يُحدده. وأضاف أن «الأراضي السورية أقرب وأكثر ضماناً لوصول المُسيّرات إلى أهدافها»، فيما أكد مصدر آخر مقرب من «المقاومة الإسلامية» أن «العمليات الجهادية الأخيرة انطلقت من داخل سورية، وهذا يمنحها إمكانية الوصول إلى أهداف بعمق الأراضي الفلسطينية المحتلة». وأضاف أن ذلك «لأسباب أمنية وسياسية خشية من أن تحدث ردات فعل عسكرية إسرائيلية أو أميركية ضدها داخل العراق، كما كان يحدث سابقاً».

من جهته، قال سعد المطلبي، القيادي في ائتلاف دولة القانون، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، إن «المعطيات الحالية لدينا تؤكد انطلاق عمليات الفصائل العراقية ضد الكيان الصهيوني من خارج العراق». وأضاف المطلبي لـ«العربي الجديد»: «لا توجد عمليات للفصائل من داخل الأراضي العراقية ضد الكيان الصهيوني، العمليات تنطلق من داخل الجغرافيا السورية، وهذا الأمر الذي دفع بالكيان إلى الرد بالفترة الأخيرة عليها داخل سورية وليس العراق». وأضاف أن «الفصائل تخشى من استخدام الأراضي العراقية منطلقاً لعملياتها ضد الكيان الصهيوني، حتى لا يكون العراق مستهدفاً من قبل الكيان، كذلك الحكومة العراقية تعمل وتضغط على إبعاد العراق عن دائرة الحرب، وغير مستبعد أن يكون هناك ضغط وطلب حكومي عراقي بألا تكون الأراضي العراقية منطلقاً لعملياتها».

في السياق، قال المحلل السياسي، المقرب من الفصائل العراقية المسلحة، علي فضل الله، لـ«العربي الجديد»، إن «الفصائل لا تكشف عن الجغرافيا التي تنطلق منها الصواريخ والمسيّرات لضرب أهداف الكيان الصهيوني داخل الأراضي المحتلة، لكن حسب المعلومات فإن عمليات الفصائل تجري من داخل الأراضي السورية». وأضاف أن «استخدام الفصائل العراقية الأراضي السورية له عدة أسباب، منها لقرب الجغرافيا السورية من الكيان الصهيوني، وأيضاً هناك مساحة كبيرة جداً لتحرك تلك الفصائل داخل سورية، خصوصاً أن هناك عمليات عدوان شبه يومية إسرائيلية على سورية، وهذا الأمر تقوم باستثماره الفصائل العراقية للرد على الكيان الصهيوني». وتابع أن «الفصائل العراقية تستخدم الأراضي السورية لضرب الأهداف الإسرائيلية، لرفع الحرج عن الحكومة العراقية، أمام الرأي العالمي، والأكيد هناك طلبات حكومية عراقية رسمية وكذلك ضغوط سياسية على الفصائل كي تبعد عملياتها عن العراق، ولهذا هي تتخذ من سورية منطلقاً لهجماتها اليومية ضد الكيان الصهيوني، ولم تنفذ أي ضربة من داخل العراق طيلة الفترة الطويلة الماضية».

شرق غرب

الهند تختبر صاروخاً فرط صوتي

أعلنت الهند، أمس الأحد، أنها اختبرت بنجاح صاروخاً فرط صوتي بعيد المدى طُوّر محلياً. وقالت الحكومة الهندية، في بيان، إن الصاروخ الذي طورته منظمة البحث والتطوير الدفاعي الحكومية وشركاء في هذا القطاع مصمم للتحليق لمسافة تتجاوز 1500 كيلومتر بحمولته، مضيفة أن «بيانات الرحلة أكدت نجاح المناورات النهائية والاصطدام بدرجة عالية من الدقة».

(رويترز)

رئيس تشيلي يطالب بالوحدة بمواجهة خطر «الانعزالية»

حضّ الرئيس التشيلي غابرييل بوريك (الصورة)، أول من أمس السبت، قادة منطقة المحيط الهادئ خلال اجتماع لهم في ليما، على أن يُظهروا «اتحادهم أكثر من أي وقت مضى» في مواجهة «تهديد الانعزالية»، في إشارة مبطنة إلى عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. وقال بوريك، في ختام قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك)، إنه «في مواجهة تهديد الانعزالية وإنكار البعض لأزمة المناخ، دعونا نكون متحدين أكثر من أي وقت مضى».

(فرانس برس)

فنزويلا تفرج عن 225 موقوفاً بأزمة الانتخابات

أعلنت السلطات الفنزويلية، مساء السبت، الإفراج عن 225 فرداً من بين قرابة 2400 شخص أوقفوا في سياق أزمة ما بعد الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها. وقال مكتب المدعي العام طارق صعب، إنه بين يومي الجمعة والسبت الماضيين، «منح 225 تدبير إفراج لأشخاص لوحقوا بسبب أعمال عنف وقعت بعد انتخابات 28 يوليو/تموز الماضي»، فيما أكدت منظمة «فورو بينال» أن 107 شخصاً فقط منحوا إفراجاً مشروطاً.

(فرانس برس)

تدريبات مشتركة بين أستراليا والولايات المتحدة واليابان

قال وزير الدفاع الأسترالي ريتشارد مارليس (الصورة)، أمس الأحد، إن القوات اليابانية ستبدأ عمليات نشر دورية في بلاده في إطار التعاون العسكري مع أستراليا والولايات المتحدة. وتستضيف داروين، عاصمة الإقليم الشمالي الأسترالي، نحو ألفين من مشاة البحرية الأميركية. وأعلن مارليس من داروين إلى جانب نظيريه الأميركي لويد أوستن والياباني جين ناكاتاني، أنه «سيكون هناك نشر دوري لفرقة الانتشار السريع البرمائية اليابانية» أيضاً.

(رويترز)

شقيقة كيم تحذّر سيول

قالت كيم يو جونغ، شقيقة زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، أمس الأحد، إن كوريا الجنوبية ستدفع «ثمناً غالياً» جزاء إرسالها أول من أمس السبت، منشورات دعائية عبر الحدود. ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية عن جونغ، قولها في بيان، إن الشطر الجنوبي أسقط «أنواعاً مختلفة من منشورات التحريض السياسي والأشياء القذرة» فرب الحدود وداخل البلاد، ودانت ما وصفته بـ«الأعمال المشينة والقذرة» لسيول.

(أسوشييتد برس)

إضاءة

تحالفات في البرلمان الأردني تتجاوز «العمل الإسلامي»

تنطلق اليوم الاثنين، أعمال البرلمان الأردني العشرين، في ظلّ بناء أحزاب وسطية تحالفات قد يكون من شأنها تخطي تقدم حزب جبهة العمل الإسلامي في انتخابات سبتمبر الماضي، فيما تبقى أولويات البرلمان تهدئة هواجس المواطنين الاقتصادية وتلك المتعلقة بأوضاع المنطقة

عمّان ـ **انور الزيادات**

تبدأ اليوم الاثنين، أعمال الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني العشرين بشقيه (النواب والأعيان) بخطاب العرش الذي يلقيه العاهل الأردني عبدالله الثاني، ويستعرض خلاله السياسات الوطنية ومرتكزات القضايا المهمة في المنطقة، ثم ستجري انتخابات رئاسة المجلس، والمكتب الدائم، في ظل توقعات أن يشهد البرلمان الأردني خطاباً سياسياً مرتفعاً بعد تخصيص 41 مقعداً للتنافس الحزبي للمرة الأولى، من بين 138 مقعداً، خصوصاً أن المنطقة تشهد توتراً غير مسبوق فيما تعاني البلاد صعوبات اقتصادية جمّة.

وأسفرت انتخابات مجلس النواب التي جرت في 10 سبتمبر/أيلول الماضي بحسب الهيئة المستقلة للانتخاب، عن حصول حزب جبهة العمل الإسلامي (الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين) والمصنف بالمعارض، على 31 مقعداً في مجلس النواب، فيما حصل حزب الميثاق الوطني على 21 مقعداً، وحزب إرادة على 19 مقعداً، وحزب تقدم على ثمانية مقاعد. وحصد الحزب الوطني الإسلامي سبعة مقاعد، وتيار الاتحاد الوطني خمسة مقاعد، وفاز حزب الأرض المباركة بمقعدين اثنين، وحاز حزب العمال مقعدين اثنين فقط كذلك في الدائرة العامة، وحصل حزب نماء على مقعد واحد في الدائرة العامة.

وتوافقت خلال الأيام الماضية ست كتل نيابية (الميثاق، تقدّم، إرادة، الوطن الإسلامي، اتحاد الأحزاب الوسطية، وعزم) على تسمية النائب أحمد الصفدي مرشحاً لرئاسة مجلس النواب والنائب مصطفى الخصاونة نائباً أول للرئيس والنائب أحمد الهميسات نائباً ثانياً، والنائبين هدى نفاع ومحمد المراعية مساعدين للرئيس، وذلك في مواجهة كتلة جبهة العمل الإسلامي التي أعلنت عن ترشيح رئيس الكتلة النائب صالح العرموطي لموقع الرئاسة، ولذا فإن التوقعات تشير إلى انحسار المنافسة على موقع رئاسة البرلمان الأردني بين الصفدي والعرموطي، علماً أن الترشح الرسمي يتم خلال انعقاد الجلسة.

وبعد ظهور نتائج الانتخابات، أعلن العاهل الأردني عن حكومة جديدة برئاسة الدكتور جعفر حسان، وسيكون لزاماً عليها التوجه إلى مجلس النواب لطلب الثقة.

واعتبر النائب السابق نبيل غيشان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تحالف الأحزاب الوسطية أصبح قائماً وواضحاً الآن، وكتلة حزب جبهة العمل الإسلامي التي تضم 31 نائباً، الأكبر حزبياً، أصبحت أقلية مقارنة مع تحالف الأحزاب الوسطية الذي يضم عدداً من الأعضاء يفوق عددهم بثلاثة أضعاف. وأشار غيشان إلى أن المؤشرات الحالية تدل على أن المجلس المقبل سيكون شبيهاً بالمجالس السابقة، لكن حزب الجبهة سيكون له حضور وقوة داخل المجلس، و«لا أحد يستطيع إنكار وجوده أو التقليل من تأثيره، لكن في النهاية يدرك الحزب أن موازين القوى ليست لصالحه داخل المجلس، وهذا يعني عملياً أن الحزب أقصي عن قيادة توجهات المجلس».

وفي ما يتعلق بالأوضاع الإقليمية، رأى غيشان أن عنوان المرحلة المقبلة يجب أن يكون «استعادة ثقة الأردنيين بمؤسسات الدولة الدستورية، وعلى رأسها البرلمان الأردني». وبرأيه، فإن «هذا ما يجب أن يعمل عليه النظام السياسي الأردني عموماً، وعندما يستعيد البرلمان قوته وثقة الشعب، سيكون ذلك مؤشراً على قوة الدولة ومؤسساتها». وأضاف غيشان أن وجود الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني «قد يكون عاملاً مساعداً كبيراً للدولة في مواجهة الأخطار القادمة من الخارج، خصوصاً الضغوط المحتملة من الإدارة الأميركية الجديدة ودولة الاحتلال الإسرائيلي في ما يتعلق بمسألة حلّ الدولتين والتهجير وفرض حلول على حساب الأردن، فوجود برلمان قوي سيكون رديفاً قوياً للنظام السياسي لمواجهة الضغوط الخارجية المتوقعة».

من جهته، قال الكاتب الصحافي زياد الرباعي، لـ«العربي الجديد»، إن التحالفات التي جرت حول انتخاب رئاسة مجلس النواب هي جزء من العمل الديمقراطي، وإن هذه التحالفات تأتي في إطار تعبير الأحزاب عن قوتها السياسية. وأعرب الرباعي عن أمله في أن يرسخ المجلس الحالي تقاليد ديمقراطية جديدة، خصوصاً مع انتخاب 41 نائباً بناءً على انتمائهم الحزبي، إذ يفترض أنهم سيعملون على إثبات وجودهم في البرلمان، أملاً في الحصول على المزيد من المقاعد في الانتخابات المقبلة. وأضاف: «المطلوب من مجلس النواب هو رقابة حقيقية ودقيقة على أداء الحكومة، خصوصاً في ما يتعلق بالتعيينات في الوظائف العليا، والمشاكل التي تواجه المواطنين مثل ارتفاع البطالة والفقر وهروب الاستثمارات، بالإضافة إلى الإشكاليات الناتجة عن غياب الاستقرار التحديثي». وفي ما يتعلق بالوضع السياسي بالمنطقة، أكد الرباعي أن المنطقة في وضع خطر جداً، وأن المخاطر زادت مع عودة دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة، موضحاً أن هناك حاجة ماسة لبناء استراتيجية محكمة لمواجهة المخاطر التي تهدد الأردن، خصوصاً في ما يتعلق بمحاولات تهجير الشعب الفلسطيني ومحاولة خلق وطن بديل.

بدوره، اعتبر مدير مركز «راصد» المعني بالرقابة على الانتخابات وأداء البرلمان الأردني والحكومة، عامر بني عامر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه بالنظر إلى التوازنات السياسية والتحالفات داخل المجلس، قد تكون نتيجة انتخابات الرئاسة أقرب إلى الحسم لصالح الرئيس السابق أحمد الصفدي، فالتحالفات السابقة ودور الكتل السياسية الفاعلة يدعم هذا التوقع، لا سيما أنه جرى الإعلان عن عدداً كبيراً من النواب شكلوا تحالفاً للمكتب الدائم. وحول هذه التحالفات، أوضح بني عامر، أنه لا يرى أن هناك عملية عزل ممنهجة للحركة الإسلامية، بل هو نتيجة طبيعية للديناميكيات السياسية الحالية والتحالفات داخل المجلس، ولكن المهم على الرد برأيه «هو أن نرى تطوراً في الأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب لما في ذلك من أهمية كبيرة مرتبطة بمسيرة التحديث السياسي والفلسفة التي قام عليها قانون الانتخاب». وتابع: «اليوم مطلوب من الجميع أن يكونوا ضمن بوتقة واحدة، وأن يبادروا بالاشتباك المباشر بما يقتضي تغليب أولويات الدولة الأردنية على مختلف الأولويات الفرعية، خصوصاً أننا ضمن مراحل مرتبطة بعدد من خطط التحديث الاقتصادي والقطاع العام، وهذا يتطلب تكاتفاً للجهود وبذل مزيد من الأداء من قبل الأحزاب التي وصلت إلى البرلمان».

ولفت مدير مركز «راصد» إلى أن «المواطن الأردني ينتظر من برلمانه الجديد ما سيقدمه بالعديد من القضايا ومن أهمها البطالة والفقر والخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية، لذا فإن نظرة المواطن اليوم ستكون مرتبطة بأثر المجلس العشرين على قرارات الحكومة ومدى عكس أولويات المواطنين لتكون قرارات وإجراءات على مستوى الدولة الأردنية». أما عن أبرز القضايا المتوقعة على طاولة المجلس في المرحلة المقبلة، فأشار بني عامر إلى أنه ستكون على أجندة المجلس مناقشة البيان الوزاري وجلسة الثقة بالحكومة، وقانون الموازنة العامة للعام 2025، ومن المهم جداً رؤية أداء فاعل لمتابعة تنفيذ برامج التحديث الاقتصادي، والمساهمة بمعالجة التحديات الاقتصادية وقضايا البطالة، ومناقشة التشريعات من خلال حوارات وطنية يشعر المواطن عبرها أنه شريك في عملية صنع القرار.

كتلة «العمل الإسلامي» أصغر من تحالف الأحزاب الوسطية

سيكون على الحكومة التوجه إلى مجلس النواب لطلب الثقة

من الانتخابات التشريعية في عمّان، 10 سبتمبر 2024 (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

يغرق السودان بالحرب التي تشهد انتهاكات كبيرة بحق المدنيين، في ظل رفض الجيش التفاوض مع قوات الدعم السريع، ومحاولة الطرفين توسيع نطاق سيطرتهما، ليدفع السودانيون بأرواحهم فاتورة هذا الصراع

تأخر الحسم وتعثر التفاوض

الحرب تحصد أرواح السودانيين

الخرطوم ـ **أيمن إبراهيم**

لا صوت يعلو في السودان هذه الأيام فوق صوت المعارك والانتهاكات المصاحبة لها، والتي تطاول المدنيين، خصوصاً في ولاية الجزيرة وسط السودان من قبل قوات الدعم السريع، وسط مناشدات متواصلة من القوى السياسية والمنظمات الدولية والوطنية بضرورة الجلوس للتفاوض وإنهاء الحرب حفاظاً على أرواح سكان البلاد، لكن الجيش يرفض التفاوض مع ما يصفها بالمليشيا الإرهابية متمسكاً بالحسم العسكري للصراع الدائر منذ 19 شهراً وامتد إلى 13 ولاية سودانية من أصل 18. وشنّت قوات الدعم السريع هجمات انتقامية على مدن وقرى بولاية الجزيرة عقب انشقاق قائدها الميداني أبو عاقلة كيكل وانضمامه للجيش في 20 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وقال مؤتمر الجزيرة (تجمّع لأبناء الجزيرة، من ضمن مهماته رصد الانتهاكات في الولاية) في بيان صدر في 10 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، إنه منذ 20 أكتوبر وخلال 21 يوماً بلغت حصيلة القتلى الذين تمكن من حصرهم 1237 شخصا، قتلتهم «الدعم» شرق وشمال الجزيرة. وذكر أن التهجير القسري طاول سكان أكثر من 400 قرية من قرى شرق الجزيرة البالغة 515 قرية، وما تبقّى من قرى تم تهجيرها جزئياً، وبقيت تحت الحصار والتهديد.

من جهتها، قالت وزارة الخارجية السودانية في بيان يوم السابع من نوفمبر الحالي، إن «الدعم السريع» ارتكبت مذبحة جديدة في مدينة الهلالية بولاية الجزيرة، بلغ ضحاياها أكثر من 120 شخصاً قتلاً بالرصاص أو نتيجة للتسمم الغذائي وافتقاد الرعاية الطبية لمئات المدنيين من رجال ونساء وأطفال تحتجزهم المليشيا رهائن في مواقع مختلفة من المدينة. وأضافت أن «الدعم» شنت حملة انتقامية وحشية مشابهة ضد القرويين العزل في شمال دارفور، بعد فشل هجماتها المتكررة على الفاشر عاصمة الولاية، وأحرقت أكثر من 40 قرية. واعتبرت الوزارة أن «التصعيد الممنهج للمذابح والفظائع من المليشيا ضد المدنيين يهدف لاستدعاء التدخل العسكري الدولي تحت ذريعة حماية المدنيين، بما يمكّنها من تجنّب الهزيمة العسكرية، والاحتفاظ بالمواقع التي تحتلها».

لكن «الدعم» نشرت يوم الجمعة في الثامن من نوفمبر الحالي مقطع فيديو يُظهر قائدها الميداني العبيد سليمان أبو شوتال واقفا برفقة مواطنين وخلفهم لافتة مدينة الهلالية، قائلاً إنهم لا يحتجزون المواطنين ولا يحاصرون المدينة وإن أي مواطن يريد الخروج يمكنه ذلك. وأضاف أن الذين يمارسون ما وصفها بـ«التفلتات» ليسوا من «الدعم السريع»، وإنما بينهم فلول (عناصر نظام الرئيس المخلوع عمر البشير) وهاربون من السجون. وذكر أنهم جاؤوا لحماية المدنيين بعد انشقاق الضابط السابق بالدعم السريع أبو عاقلة كيكل، والذي وصفه بالخائن «الذي هرّب الأدوية من ولاية الجزيرة إلى مناطق الجيش».

وكانت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان، دعت في تقرير في السادس من سبتمبر/أيلول الماضي إلى نشر قوة مستقلة ومحايدة لحماية المدنيين من الجرائم التي ترتكبها أطراف النزاع، والتي قد يرقى العديد منها إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ويوم الجمعة الماضي فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على اثنين من قادة «الدعم السريع» بسبب «زعزعة استقرار البلاد من خلال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان». ووافقت لجنة العقوبات على السودان المكونة من 15 عضواً في مجلس الأمن على اقتراح أميركي قُدّم في نهاية أغسطس/آب الماضي بفرض حظر على السفر الدولي وتجميد أصول على القائدين بـ«الدعم» عثمان محمد حامد، وعبد الرحمن جمعة.

وقال المواطن كمال عبد الله من ولاية الجزيرة، لـ«العربي الجديد»، إنه لم يعد يفهم المغزى الحقيقي من هذه الحرب، وأضاف: «أهلنا محاصرون في عدد من مدن وقرى الجزيرة من قبل الدعم السريع ويتعرضون للقتل والنهب، ولا نرى تحركاً واضحاً من الجيش لإنقاذهم وكأنه يتكسب سياسياً من هذه الانتهاكات ويريد استمرارها».

وأضاف أن الجزيرة «تحوّلت إلى سجن كبير لمن بقي فيها، ومن هرب يواجه التشرد في المدن والقرى الأخرى، داعياً الجيش إلى «التحرك بصورة حقيقية لتخليص الناس من الدعم السريع أو التفاوض معه وإيقاف الحرب بدل التسويف والمماطلة وإطالة أمد الصراع الذي يدفع ثمنه المواطنون». وتابع: «كل يوم تحتل الدعم السريع منطقة جديدة والجيش يعدنا بالحسم ونحن ننتظر».

ورأى الكاتب الصحافي صلاح مصطفى في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن هذه الحرب «ستنتهي بالتفاوض وليس الحسم، لأن خريطة السيطرة على الأرض لم تعد تسمح بغير ذلك على الأقل حتى الآن».

من جهته، قال الكاتب والمحلل السياسي مجدي كنب لـ«العربي الجديد»: «بما أن الجيش يسجل انتصارات ويتقدّم في كل المحاور فهو قطعاً ينتهج تكتيك إضعاف الخصم ميدانياً ليأتي إلى طاولة المفاوضات التي من الطبيعي أن تعقب أي حرب بلا أوراق ضغط تمكنه من تحقيق مكاسب».

وتابع: «صحيح أن كلفة ذلك عالية جداً، ولكن بما أن الجيش والحكومة والقطاع الأكبر من الشعب يتعاملون مع هذه الحرب باعتبارها مؤامرة دولية تستهدف كيان الدولة ووجودها، ففي تقديري من الضرورة أن يسعى لإنهاء الحرب بانتصار كاسح، وذلك يستغرق وقتا أطول».

فيما رأى الباحث في معهد السياسات العامة منذر مصطفى، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «كلا الوضعين، الحسم والتفاوض، في اختبار حقيقي، لأن جهاز الدولة التقليدي أصبح من الماضي وسيواجه السودانيون صعوبة في حفظ الأمن في حال حدث انتصار، لأنه ستكون هناك حملة تطهير موازية تحت مبررات حفظ الأمن، وسيكون هناك ما يسمى بالحاضنة الاجتماعية للقوات العسكرية». ولفت إلى أن «المستوى الذي وصلت له العمليات العسكرية في الجزيرة مثال على أن الطرفين لديهما استعداد لاستهداف الحواضن الاجتماعية، ولكن ذلك لا يعني أن الجيش بذات المستوى من عدم الانضباط الذي تُظهره الدعم السريع والتي بطبيعتها ليس لديها قدرة لكبح جموح التطهير العرقي إذا انتصرت».

واعتبر مصطفى أن «الأفضل هو الوصول إلى عملية وقف إطلاق نار مراقبة دولياً لأنها الحل الوحيد لاحتواء عمليات العنف والغبن القديم، والذي أضافت عليه الحرب أثقالاً جديدة، ووصلت معاناة الناس مرحلة فوق الاحتمال».

جندي سوداني في الخرطوم بحري (أمواري فولت-بروان/فرانس برس)

> منذر مصطفى: الطرفان مستعدان لاستهداف الحواضن الاجتماعية

تجاهل القوانين

أكد خبراء أمميون، في بيان يوم 5 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، أن الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع اتسم «بالتجاهل الشامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان» وأدى إلى وضع إنساني كارثي للسكان المدنيين. ودعا الخبراء الطرفين إلى «إنهاء هجومهما على المدنيين، وضمان الوصول غير المقيّد إلى المساعدات الإنسانية، ومنع وضمان المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالصراع، والعمل من أجل وقف إطلاق النار».

تقرير

لقاء شي وبايدن... ترحيل الخلافات

> جاء لقاء الرئيسين جو بايدن وشي جين بينغ، في ليما، السبت، بمثابة عرض أخير في فترة مشحونة بالتوترات، وهو ما يتوقع أن يستكمل في عهد دونالد ترامب

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

بعدما شهدت السنوات الأربع الماضية توترات كبيرة بين الصين والولايات المتحدة في مجالات عدة وعلى جبهات مختلفة، ومع فشل الطرفين في تذليل العقبات ووضع حد للخلافات، فإنه من المنتظر ترحيلها إلى حقبة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب. وقبل نحو شهرين من تسلم الأخير السلطة في الولايات المتحدة، جاء لقاء الرئيس الصيني شي جين بينغ، أول من أمس السبت، بنظيره الأميركي جو بايدن، على هامش اجتماع زعماء منطقة آسيا والمحيط الهادئ (آبيك) الحادي والثلاثين في البيرو، من دون تفاهمات كبيرة، ليكرّس حالة الانتظار بانتظار تنصيب ترامب في يناير/كانون الثاني المقبل، واستيضاح التوجه الذي ستسلكه إدارته في التعامل مع الصين. وأكد الرئيسان شي جين بينغ وجو بايدن التفاهمات المشتركة المكونة من سبع نقاط بشأن المبادئ التوجيهية للعلاقات الصينية الأميركية، وإيجاد طريقة للعيش جنباً إلى جنب، والحفاظ على خطوط الاتصال المفتوحة، ومنع الصراع، ودعم ميثاق الأمم المتحدة، والتعاون في مجالات ذات اهتمام مشترك، وإدارة الجوانب التنافسية للعلاقة بشكل مسؤول. وأعرب الرئيسان الصيني والأميركي عن استعدادهما لدعم هذه المبادئ، ومواصلة استقرار العلاقات الصينية الأميركية، وضمان انتقال سلس للعلاقة. وقال الرئيس الصيني لنظيره الأميركي إنه مستعد للعمل مع ترامب لتحسين العلاقات الثنائية، وتوسيع التعاون وإدارة الخلافات، من أجل السعي لتحقيق انتقال مستقر للعلاقات الصينية الأميركية لصالح الشعبين.

ونقلت وسائل إعلام صينية، أمس الأحد، عن شي قوله إن الولايات المتحدة يجب ألا تتجاوز أربعة خطوط حمراء، مشيراً إلى أن قضية تايوان، والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومسار الصين ونظامها، وحقوق التنمية في الصين، هي أربعة خطوط حمراء بالنسبة للصين، لا يجوز تحديها أو تجاوزها. وأضافت أنه في اجتماعه مع بايدن، قال شي أيضاً إن مبدأ الصين الواحدة والبيانات المشتركة الثلاثة بين الصين والولايات المتحدة هي الأساس السياسي للعلاقات الصينية الأميركية.

في تعليقه على أجواء لقاء شي وبايدن في ليما، رأى الباحث في العلاقات الصينية الأميركية ليو وانغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الأقوال وحدها لا تكفي لحل الخلافات ما لم تقترن بنيات حقيقية. وأضاف: «يبدو مثيراً أن نرى بايدن، في أيامه الأخيرة بالبيت الأبيض، يتحدث عن أهمية العلاقات بين البلدين ويصفها بأنها أهم علاقة ثنائية في العالم، في حين أن إدارته لا تزال تفرض المزيد من القيود على الكيانات الصينية، وتحاول محاصرة الصين من جميع الجهات عبر تقديم الدعم لحلفائها في المنطقة، وتأجيج الصراعات والنزاعات بما يخدم استراتيجيتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ». ولهذا السبب، برأيه، فإنه «لا يمكن التعويل على مثل هذه التصريحات التي لا تعدو كونها رقصة أخيرة في عرض متوتر ومشحون سيستمر مع الإدارة الأميركية المقبلة، وسوف ننتظر لنرى كيف ستكون مآلاته وفق النهج الذي سيتبعه ترامب».

من جهته، توقع الباحث في معهد الجنوب للدراسات الدولية الصيني وانغ خه، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تكون حقبة ترامب نسخة باهتة من ولايته السابقة في ما يتصل بسياساته تجاه الصين. ورأى أنه بحسب تصريحات ذات صلة خلال حملته الانتخابية، كرّر ترامب أهمية التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات الصينية، وأكد ضرورة دعم التصنيع في الداخل الأميركي لقطع الطريق أمام المنافسين الصينيين، وهي التصريحات نفسها التي أطلقها في حملته الانتخابية الأولى ونفذها خلال ولايته الرئاسية، وبالتالي لن تكون هناك مفاجآت في ما يتعلق بإدارة الصراع والمنافسة بين البلدين. وفي قراءة أخرى، يمكن اعتبار ذلك، بحسب قوله، أمراً يصب بالمحصلة في المصلحة الصينية، لأن بكين لن تكون مضطرة للدخول في حالة من القلق الاستراتيجي وهي تنتظر ما قد يتمخض عن وصول ترامب إلى سدة الحكم. وتوقع أن يدخل البلدان خلال حقبة ترامب في سلسلة طويلة من فرض العقوبات والعقوبات المضادة على كيانات ومصالح البلدين، من دون أن يؤدي ذلك إلى مواجهة مفتوحة.

■ زيارات #هوكشتاين إلى لبنان تذكرني بزيارات فيليب حبيب إلى لبنان في ثمانينيات القرن العشرين. #لبنان #إسرائيل #إيقاف_الجريمة_المنظمة

■ شهران والعدوان الإسرائيلي على لبنان بعدو مكمل وكل يوم أقوى من اللي قبله. عائلات عم تنباد وأجمل مدن لبنان عم تدمر وتصير رماد، وبعدهم مكملين. وبعدين؟ #لبنان

■ لن يغادر هذا العدو #لبنان قبل أن يزرع بذور الحرب الأهلية بين اللبنانيين. إن قصف أطراف عين الرمانة وكنيسة سيدة النجاة في الحدث ليس سوى لتأليب المسيحيين ضد الشيعة، لكي يطلع بعض المتسرعين منهم ويتهمون الآخرين بالمسؤولية. لم يتحمل العدو مشهد التضامن الوطني في احتضان كل لبنان.

■ كمية الخوف والرعب والدمار ورائحة الموت تجعل أبرياء هذا الوطن يلعنون كل من كان سبّب هذه التعاسة... الله لا يسامحكم #لبنان

■ يبدو أن من أهم نتائج المتغيرات التي تشهدها المنطقة على صعيد الحرب على #لبنان، هو بدء هذا البلد العربي باستعادة سيادته على أرضه، والبداية كانت من مطار بيروت الدولي! تطورات مهمة نحو استرداد لبنان قراره الحر وبناء وطن يحكمه العدل والمساواة... لا سيادة دون إرادة، ولا إرادة دون وحدة.

■ انقضت مهلة الشهر التي أعطتها الإدارة الأميركية لـ #إسرائيل لإدخال المساعدات وتحسين الأوضاع الإنسانية في قطاع #غزة وإلا فستتوقف إمدادات السلاح، ولم تتخذ الإدارة أي قرار بهذا الشأن، بل استمرت بمد السلاح لجيش الاحتلال، وتستمر المعاناة في القطاع دون توقف.

■ جابوتنسكي هو قدوة نتنياهو، وهو من اعتبر الصهيونية الواقعية بقيادة حاييم وايزمان، خيانة لهدف الوطن القومي اليهودي الذي يجب أن يشمل الأردن إضافة لفلسطين، كما رفض قرارات لجنة بيل البريطانية عام 1937، وقد آمن بأنه يجب القضاء على أعداء اليهود أينما كانوا #غزة #لبنان

■ منذ أكثر من سنة وهم يعقدون لقاءات واجتماعات ومؤتمرات لوقف الحرب على #غزة وبالنهاية يكتفون بالشجب والاستنكار... هذا هو المسموح لهم به فقط ولن يتم السماح لهم بتجاوزه غير فتح باب الجهاد لن نتحرر #غزة_تقاوم_وستنتصر